عبرها، ضد اسرائيل. وجاء التجسيد الفعلي لهذا التوجّه، مثلاً، في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩، حين أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مسؤوليتها عن اطلاق صاروخ كاتيوشا الى جوار مدينة بيسان، علماً بأنها اكدت، لاحقاً، ايقاف مثل تلك الاعمال عبر الحدود الاردنية (**ميدل ايست انترناشونال**، ١٩/١/١٩٩٠).

على أي حال، وقبل البحث في الدوافع، فقد حصلت عملية اطلاق نيران رشاشة من قبل مجهولين، في الاول من كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، بالقرب من مستوطنة رامات غان، جنوب هضبة الجولان، دون احداث أية اصابات (**الحياة**، ٤/١/١٩٩٠). وتسارعت، بعد ذلك، الاحداث؛ اذ ادّعت اسرائيل بتعرّضها للنيران مرتين خلال ليل ٤/٥ الشهر، من على الاراضي الاردنية، فيما اتهم الاردن القوات الاسرائيلية بالمبادرة باطلاق النار في مناسبتين، وذلك في المنطقة الواقعة جنوب بحيرة طبريا (**المصدر نفسه**، ٥ و٦ و٧/١/١٩٩٠). ولم يمر سوى يوم، حتى أعلنت السلطات الاسرائيلية عن اكتشاف، وقتل، جندي اردني على مسافة عشرة كيلومترات داخل منطقة رامات غان، وكان الجندي اختفى من وحدته قبل ذلك بيوم. وكانت هذه هي الحادثة العاشرة على تلك الحدود خلال ١٣ شهراً (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٨/١/١٩٩٠).

هذا، وقد أعلنت جماعة المنشقين عن «فتح» (بقيادة ابو موسى) مسؤوليتها عن حادثتي اطلاق النار عبر الحدود، كما ادّعت، في الوقت عينه، بتنفيذ هجوم بالبنادق الآلية والقنابل اليدوية داخل قطاع غزة، علماً بأن أي طرف آخر لم يسجل وقوع ذلك الهجوم(**الحياة**، ٨/١/١٩٩٠). وأشار رئيس هيئة الاركان الاسرائيلية، دان شومرون، في الوقت ذاته، الى وجود «متطرفين داخل الجيش وبين الشعب الاردني يريدون تعكير الهدوء السائد على طول الحدود»؛ بينما اشتبه وزير المواصلات، جاد يعقوبي، بالمسلمين الاصوليين (**المصدر نفسه**، ٨/١/١٩٩٠). الاّ ان التعبير الادق عن أبعاد هذه الظاهرة جاء على لسان وزير الدفاع، اسحق رابين، الذي رأى ان الانتفاضة في الداخل هي التي تؤدي الى ازدياد عمليات اطلاق النار عبر الحدود، بل واللجوء الى السلاح على الاراضي المحتلة (**المصدر نفسه**، ٩/١/١٩٩٠).

تطوّرات الانتفاضة

يمكن تقسيم احداث الاراضي المحتلة واتجاهاتها، في الفترة من ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩ الى ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، الى ثلاثة محاور اساسية، هي: تعاظم شك القيادة الاسرائيلية في فاعلية وعواقب تكتيكاتها؛ وتسليط الاضواء على سياسة القتل والقمع الدموي التي يدفع الفشل السلطات الاسرائيلية نحوها؛ واعادة تنظيم، ومنهجة، الاساليب المتبعة لدى القوات الضاربة الفلسطينية.

انعكس الاتجاه الاول عبر صفحات التقرير السنوي لمركز يافيه للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل ـ أبيب، الذي شكك في جدوى اجراءات القمع كعامل رادع ضد المقاومة المدنية الفلسطينية. وقد لاحظ التقرير عدم تدنّي نسبة حوادث العصيان، على الرغم من أساليب الابعاد ونسف المنازل، وعدم تأثّر حالات الاعتداء على الاسرائيليين، أو قذف قنابل المولوتوف في أعقاب تنفيذ اجراءات القمع، حسب قول عضو المركز الحاكم العسكري السابق للضفة الفلسطينية، آرييه شاليف (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢١/١٢/١٩٨٩). وفي سعيها الى ايجاد السبل الناجعة لمنع استمرار الانتفاضة، قررت السلطات العسكرية الاسرائيلية اتباع سياسة جديدة مفادها مصادرة ممتلكات أولياء أمور الاطفال والفتيان الفلسطينيين القاصرين (دون الثانية عشرة من العمر)، في حال امتناعهم عن دفع الكفالات، أو الغرامات، لقاء اطلاق سراح اولادهم عند اعتقالهم، او ادانتهم بالمقاومة. ويأتي هذا القرار على خلفية القانون الاسرائيلي الذي يحظر سجن القاصرين، بل ويفرض اعادة تسديد الكفالة الى أهل المعتقل، مع دفع الفوائد وبدل غلاء المعيشة، اذا «ضبط» الاولاد سلوكهم لفترة معيّنة (**الحياة**، ٢٢/١٢/١٩٨٩). أمّا الآن، فلقد اصبح بامكان الجنود مصادرة أثاث الاهل، أو ـ في حالة عدم وجود أثاث ـ غلق الغرف داخل المنازل، كاجراء رادع، علماً بأنه يترتب اعادة الاثاث، أو فتح الغرف، عند قيام الاهل بتلبية الشروط المطلوبة (**المصدر نفسه**، ٢٢/١٢/١٩٨٩؛